أضرار المنخفضات الجوية.. السلطة تحصي ولا تصرف التعويضات



نابلس – شبكة فلسطين للحوار

رغم كثرة الوعود بتقديم مساعدات للمتضررين من المنخفضات الجوية، وقيام وزارة الأشغال بشكل شبه دائم بجمع بيانات الأضرار والخسائر، إلا أن المتضررين يشتكون من عدم صرف أي تعويضات لهم.

الأسير المحرر يونس قني من قرية كفر قليل جنوب نابلس، أمضى ٨ سنوات في سجون الاحتلال، كان يمتلك "بركس" لبيع قطع السيارات، بناه بجهده الخاص.

تسبَّب المنخفض الجوي الذي ضرب فلسطين في ٢٠١٤/١/١م في تدمير "البركس" وتخليف خسائر قدرها نصف مليون شيكل.

وقال المحرر قني لمراسلة شبكة فلسطين للحوار إنه توجه إلى وزارة الأشغال العامة عدة مرات مقدمًا لهم الأوراق الثبوتية اللازمة وعلى رأسها تقرير من الدفاع المدني بالخسائر التي تسبب المنخفض بها.

ويضيف قني لمراسلتنا أنه لدى مراجعته مقر محافظة نابلس والتي كان آخرها في شهر رمضان الماضي، تم إبلاغه بوجود تعويضات بمبلغ ٣ مليون دولار، إلا أن وزارة الأشغال كانت تبلغه في كل مرة أنه لم يتم صرف شيء لتعويض المتضررين.

وناشد الأسير المحرر قني المسؤولين ومحافظ نابلس التدخل من أجل صرف التعويضات، خاصة وأنه اضطر لإغلاق محله وبيع ما تبقى منه "للخردة" بمبلغ لا يتجاوز ٤ آلاف شيكل.

وتوجهت مراسلتنا باتصال هاتفي إلى فرع وزارة الأشغال في مدينة نابلس، حيث أبلغوها بأنه لا يوجد مخصصات لصرفها على المتضررين، وأن عملهم مقتصر على حصر وتوثيق الأضرار.

ولدى سؤال مراسلتنا عن موعد أو إمكانية التعويض لم تتلقَ أي إجابة عن ذلك.

ونتساءل بدورنا أين ذهبت الوعود المتكررة بالتعويض؟ وأين هو دعم المواطن البسيط ودعم المزارعين وأصحاب الورش؟ ولماذا تقوم وزارات السلطة بإحصاء الأضرار وتكليف المواطنين بإجراءات لإثباتها، في الوقت الذي لا توجد آلية أو مخصصات لصرف التعويضات؟

نطرح هذه القضية أمام الرأي العام ومسؤولي السلطة من أجل إيجاد حل لهذه القضية التي تمس حياة الكثيرين وأرزاقهم.